

الكويت النسائية ومشاركة المرأة في الحياة السياسية

مشروع قانون انتخابي لتأمين حضورها في المواقع

زينه برحاي

أربعة نواب من العنصر النسائي من أصل ١٢٨ فقط في البرلمان اللبناني، واقع لا يجسد مقولة «ويبقى ان حكم النساء افضل من حكم الرجال». من هنا تطلق الصرخة في ان لبنان لا يزال في المرتبة الـ١٢٦ عالميا لجهة تمثيل المرأة نيابيا، والتي تمثل بدورها حضورا خجولا في المؤسسات السياسية. كما ان لبنان يفتقد المنافسة «الجندرية» التي تغيب واقع المناظرة بين الرجل والمرأة التي تناضل من أجل الحصول على حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية، لكن «لا حياة لمن تنادي». بدورها، اقترحت الهيئة الوطنية الخاصة بقانون الانتخاب ملخصا عن تقرير الهيئة خاصا بقانون الانتخابات، وكان محور ورشة العمل التي نظمها برنامج الامم المتحدة الإنمائي أمس، بالتعاون مع المركز اللبناني للدراسات بعنوان «تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية: الكوتا النسائية في مشروع قانون الانتخابات»، في فندق الميريديان الكومودور. وتأتي الورشة ضمن الورش المحورية التي تقام في إطار مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساعدة التقنية للإصلاح الانتخابي في لبنان، وتهدف الى إطلاق النقاش حول اقتراح المشروع في الرأي العام وبحث المواضيع المتعلقة بالإصلاح الانتخابي.

حاضر في الورشة كل من الممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي د. منى همام، عضو الهيئة الوطنية ومستشار البرنامج في الشأن الانتخابي زياد بارود، رئيسة اللجنة الاهلية لمتابعة قضايا المرأة د. أمان شعراي، رئيسة اللجنة القانونية في المجلس النسائي اللبناني عابدة نصر الله، نائبة رئيسة التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني جمانة مرعي ولين اللاطي من مشروع شباب من أجل الإصلاح الانتخابي «شأن» - المركز اللبناني للدراسات.

رأت همام ضمن مداخلتها، ان المرأة ترتبط بقضايا المجتمع وتطوره ارتباطا وثيقا. ولفتت الى انه من الملاحظ في لبنان، ان التغيير في الجسم النسائي في المجتمع لجهة تحسن التعليم واكتساب المهارات والمؤهلات المهنية للمرأة عموما، لم ينعكس بعد بصورة ملائمة على حضور المرأة في الشأن العام على أصعدة التمثيل النيابي، المحلي، المواقع الإدارية والسياسية القيادية في المجتمع. وعرض بارود أبرز الإصلاحات التي اعتمدها المشروع المقدم من الهيئة التي تتركز على اعتماد النظام الانتخابي المركب، إنشاء الهيئة الوطنية المستقلة للانتخابات، منح اللبنانيين غير المقيمين حق الاقتراع، تخفيض سن الاقتراع الى ١٨ سنة، تخصيص «كوتا» للنساء على مستوى الترشيح، تنظيم الإنفاق الانتخابي، تنظيم إعلام وإعلان انتخابيين، إمكانية الاقتراع في مكان السكن، وتسهيلات خاصة للمعوقين ...

وحددت شعراي العوائق والعقبات التي تواجه المرأة اللبنانية بسبب الخلل والتهميش، إضافة الى عوامل الطائفية، العشائرية، العائلية، المذهبية وطغيان العنصر الشخصي على العملية السياسية. وأكدت ان اعتماد «الكوتا» يؤدي الى إزالة الخلل في التمثيل بين الجنسين، ويعيد التوازن مرحليا ويحسن مشاركة المرأة في الحياة السياسية. وقدمت نصر الله ملاحظات إيجابية وسلبية حول مشروع الهيئة، مشددة على ضرورة وجود قانون انتخابي ديمقراطي، ومتمنية ان يخرج لبنان اليوم من المحنة التي يواجهها. وعبرت مرعي عن تأييدها لمبدأ «الكوتا»، متناولة مفهومه، وإشكالياته بالنسبة الى الواقع اللبناني. ورأت مرعي ان الهاجس الأساسي يكمن في تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في المجتمع، من خلال إلغاء التمييز القائم على حقوق الانسان. أما اللاطي، فتمنت توسيعا أكثر في مشروع الهيئة، متسائلة إذا كانت ثلاث دورات انتخابية كافية لنشر الوعي عند المرأة، ولفتت الى التجارب التي تلقته الحملة التي يقوم بها «شباب من أجل الإصلاح الانتخابي»، والتي تناول بدورها موضوع «الكوتا النسائية». وشددت اللاطي على ضرورة تطبيق التمثيل النسائي في الحياة السياسية «كنقدير وليس كخدمة».